ابو عبد الله البخاري وعبد الله بن سعيد الكلابي الى جواز ذلك وهو مذهب اكثر الناس من حزب
وذهب الامام احمد بن حنبل الى الامتناع من ذلك مطلقا كان اللفظ مطلقا او مقيدا
واما الامام مالك رحمه الله فلم يسمع عنه في ذلك شيء قال بعضهم والصحيح ما ذهب
اليه البخاري ومن تابعه في ذلك لان الحكم اذا علل بعلة فانه ينتفي بانتفائها
وانما امتنع الامام احمد من ذلك لانه امتحن على ان يقول بخلق القرآن فابى فقيل
له فقل لفظي بالقرآن مخلوق فقال ولا اقول ذلك ولا يسمع مني اللفظ بالخلق مع ذكر
القرآن مع ما في ذكر اللفظ من معنى المج والطرح فاتقى رحمه الله تعالى ان يوهم المبتدعة
على الله معنى قوله بخلق القرآن ويتوصلون بذلك الى غرضهم فامتنع من كل اطلاق
يؤدي الى ذلك حسما للذريعة وصبرا على ما اوذي به في الله ثم حدثت فرقة اخرى
بعد وفاته رحمه الله تعالى وقالوا انما امتنع من ذلك لانه يقول بقدم الحروف
فاعتقدوا ذلك ونسبوه اليه وتسموا بالحنابلة ظلما وتعديا وحاشاه وحوشي اصحابه
من ذلك رضي الله عنهم اجمعين فان قلت ما ذهبت اليه من وصف اللفظ
بالحدوث خلاف ما اقره العضد بالمقول من قدمه قلت نعم لانه كلام
للاصحاب الذي كادوا يطبقون عليه واما ما ذهب اليه العضد مما ملخصه على
في شرح المواقف للسيد ان لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ واخرى على الامر
القائم بالنفس فاذا قال الشيخ الاشعري ان الكلام هو المعنى النفسي فهم الاصحاب ان
المراد منه مدلول اللفظ وحده وانه هو القديم عنده واما العبارات فانما تسمى كلاما
مجازا لدلالتها على ما هو كلام حقيقي حتى صرحوا بان الالفاظ حادثة على مذهبه
ايضا لكنها ليست كلامه تعالى حقيقة وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم
كثيرة فاسدة كعدم اكفار من انكر كلامية ما بين دفتي المصحف لله تعالى حقيقة مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى ع
وكعدم المعارضة والتحدي بكلام الله الحقيقي وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلام الله
تعالى حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الاحكام الدينية فوجب حمل
كلام الشيخ على انه اراد به المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي عنده امرا شاملا
للفظ والمعنى جميعا قائما بذات الله تعالى وهو مكتوب في المصاحف مقروء بالالسن
محفوظ في الصدور وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة وما يقال من ان الحروف
والالفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه ان ذلك الترتيب انما هو في التلفظ بسبب عدم
مساعدة الالة فالتلفظ حادث والادلة الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوثه
دون حدوث الملفوظ جمعا بين الادلة وهذا الذي ذكرناه وان كان مخالفا لما عليه
متاخروا اصحابنا الا انه بعد التامل تعرف حقيقته انتهى فقد رده السعد بانا لا
نتوجه عنه من ينعقل لفظا قائما بالنفس غير مؤلف من الحروف المنطوقة او المخيلة
المشروط وجود بعضها بعدم البعض ولا من الاشكال المترتبة الدالة عليه ونحن
لانتعقل

لا نتعقل من قيام الكلام بنفس الحافظ الا كون صور الحروف مخزونة مرتسمة في خياله
بحيث اذا التفت اليها كانت كلاما مؤلفا من الفاظ مخيلة او نقوش مترتبة واذا تلفظ
بها كانت كلاما مسموعا وغيره بان القرآن اذا كان اسما لذلك المشخص القائم بذاته
تعالى لزم ان يكون ما نقرؤه نحن ليس القرآن الذي هو كلام الله تعالى بل مثله مع
انا نقطع بان ما نقرؤه كل احد منا هو القرآن وان كان اسما لنوع القائم بذاته تعالى كان
اطلاقه على خصوص ذلك المشخص القائم بالذات مجازا فيصح نفيه عنه تعالى حقيقة
وهو باطل بالاجماع وان صار من قبيل كون الموضوع له خاصا والوضع عاما كاسماء الاشارة
بمعنى انه وضع لكل مخصوص كل مشخص قائم بمحل بحيث يسمى كل منها كلام الله لزم ان
يوصف كلامه تعالى بالحدوث حقيقة وان توقفت في الرد بما يطلب تفصيله من
تعليق الزوايد لنا يسر الله بجمعه واكماله على انه ان صح عندك ما ذهب اليه ما
وقفناك عليه امكن حمل النظم على وفاقه والجمع بين اطراف لفاقه غايته اكمل
حمل اللفظ على التلفظ ولا يحمله معنى الملفوظ كما لا يخفى حسب تتميمه على من تطلبه
من الفن محفوظا فان قلت ليس كل نص يدل على الحدوث يمكن حمله على اللفظ
الدال على الكلام القديم فيبطل الكلية بمثل يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا الى غيره
مما لا يحصى كثرة مما يجب اعتبار معناه ومدلوله القائم بذاته تعالى المستحيل القيام به
تبت يدا ابي لهب واذا جاءك المنافقون قالوا قلت مرادنا بدلالته على الحدوث
ان يدل على اتصاف ما اطلق عليه انه كلام الله تعالى بما هو من صفات الالفاظ
الحادثة على ما مر تمثيله لا مطلق الدلالة على الحدوث اذ قد مر جوابها الحاصل
فان قلت ذكرت من جملة الامثلة الانزال وليس من صفات الالفاظ
بل الالفاظ قلت هو من صفاتها ولو بطريق التبعية لحاملها كما مر فان قلت
في وجوب القدم للصفات ما يغني عن التعرض لمثل هذا قلت مر جوابه
في التوطئة مع ان التعرض له فيه تفريع يرد مذهب الحنابلة ومثله كاف في دفع
عيب التكرير وها هنا فائدتان احداهما الكتب المنزلة جميعها مائة واربعة
منها عشرة على آدم وخمسون على ولده شيث وثلاثون على ادريس وعشر
على ابراهيم عليهم الصلاة والسلام وتعالى في جميعها صحف والتوراة على موسى
والانجيل على عيسى والزبور على داود والقرآن على نبينا محمد صلى الله عليه وعليهم
اجمعين وسلم وتعالى في جميعها كتب قال بعضهم ولم ينزل على احد من الانبياء
والرسل شيء من الصحف والكتب ما عدا هؤلاء الثمانية الرسل وثانيتهما اجمع
اهل العلم على ان ترتيب الايات توقيفي وقطعوا به واختلفوا في ترتيب السور
فقيل انه اجتهادي وقع عن اجتهاد من الصحابة واليه ذهب الامام مالك
ابن انس والقاضي ابو بكر في احد قوليه وجزم به ابن فارس ومما استدل به له

Copyright © King Saud University